



جامعة جيھان / السليمانية
كلية العلوم الادارية والمالية
قسم المحاسبة
المرحلة: الثالثة
2024-2023

اسم المادة: نظام المحاسبي الموحد
(Unified Accounting System)

الرمز المادة: ACC33104

السنة الدراسية: 2024-2023

الفصل الدراسي: الاول

عدد الوحدات : ٠

عدد الساعات: 3

قاعة: Hall 2304

وقت المحاضرة: الاثنين 10:30-12:00 ، الاثنين 11:45-10:30

الساعات المكتبية: احد 10:15 - 10:45 ، الاثنين 9:00 - 10:30

استاذ المادة: ووشيار عمر مصطفى

البريد الإلكتروني: wshiar.omar@spu.edu.iq

الفصل الأول: المقدمة

❖ **وصف المادة:** يحتوي الفصل دليل النظام المحاسبي الموحد وشرح الدليل لعرض تسهيل عمليات و المعالجات المحاسبية وفق هذا النظام وكذلك شرح لكتشوفات الحسابات الختامية وكيفية اعداد الحسابات الختامية وفق هذا النظام.

❖ **الهدف:** الهدف من المادة هو تعريف الطالب بأهمية النظام المحاسبي الموحد في الشركات، و تزويده الطالب بمهارات تنظيم القيود والسجلات والحسابات الختامية على اساس نظام محاسبي موحد، يكون مفيد اكثرا للجهات المستفيدة من القوائم المالية للوحدة الاقتصادية بالإضافة الى الشركة او الوحدة الاقتصادية نفسها حيث ستتمكن الحسابات شاملة وواضحة وموحدة وقابلة للمقارنة من سنة الى اخرى وبالامكان المقارنه مع الشركات المماثلة بسهولة ونتائج دقيقة اكثرا .

❖ **نهاية التعلم:** يجب أن يكون الطلاب قادرين على:

- ✓ فهم النظم المحاسبية وما يعنيه النظام المحاسبي الموحد.
- ✓ سيعرف الطلاب استخدام دليل نظام المحاسبة الموحد.
- ✓ سيعرف الطلاب كيفية تنظيم جميع أنواع الحسابات وفقاً للتصنيفات إلى أنواع عديدة.
- ✓ سيعرف الطلاب كيفية التعامل مع المعاملات المالية و المعالجات المحاسبية وفقاً لنظام المحاسبة الموحد.
- ✓ سيتعرف الطلاب على كيفية إعداد تقرير و الحسابات الختامية وفقاً لنظام المحاسبة الموحد.

• أدوات التقييم (Assessment Tools)

Type	Assessment Tools	Percentage
Individual Work	Class Activities	%10
	Homework	
	Quiz	
Class participation	Attendance	
Exam	Mid-term Exam	%30
	Final Exam	%60
	Total	100%

❖ فرق بين مصطلح النظام المحاسبي عن مصطلح النظام المحاسبي الموحد

يختلف مصطلح النظام المحاسبي عن مصطلح النظام المحاسبي الموحد.

أن النظام المحاسبي يعني الخطة المحاسبية الإجمالية التي تضعها الوحدة الاقتصادية (شركة، مشروع، منظمة) بهدف تنظيم حساباتها ذاتياً أي بعبارة أخرى التنظيم الحسابي داخل الوحدة الاقتصادية.

أما النظام المحاسبي الموحد فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن مجموعة من المفاهيم والمصطلحات والأسس والمبادئ والقواعد والإجراءات الالزمة لتبوييب وتسجيل وتشغيل العمليات المالية في مجموعة موحدة من السجلات المحاسبية المستخدمة داخل الوحدات الاقتصادية.

- **تعريف النظام المحاسبي الموحد:** مجموعة من الأسس والمبادئ والأحكام التي تنظم عمليات إثبات القيود المحاسبية ومسك الدفاتر وإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية للمنشآت و الشركات بشكل موحد.

❖ لماذا يتصف النظام المحاسبي بالنظام الموحد؟ لأنة يتناول مجالات التوحيد الآتية:

➢ **توحيد الدليل المحاسبي:** يستخدم هذا الدليل في عملية إثبات الأحداث المالية كمرشد يضمن مجموعة من الحسابات ذات الرموز الرقمية.

➢ **توحيد الأسس والمبادئ والأحكام والمصطلحات:** لغرض إزالة اثر تعديل البائع ضمن الأسس والقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فقد حدد النظام المحاسبي الموحد الأسس والقواعد الواجبة الإتباع في العمل المحاسبي لغرض الحصول على بيانات مالية متتجانسة صالحة لعمليات المقارنة والتقييم.

➢ **توحيد الحسابات والقوائم المالية:** توحيد الحسابات الختامية والكشفات المالية والموازنات التخطيطية وأسس إعدادها، لضمان الحصول على بيانات موحدة متتجانسة.

➢ **توحيد السنة المالية:** ألزم النظام المحاسبي الموحد كافة الوحدات المالية أن تكون المدة المالية تبدأ من (1\1) وتنتهي في (31\12) لغرض القضاء على عدم تجانس الفترات.

➢ **توحيد المجموعة الدفترية والمستندية.**

❖ أهداف النظام المحاسبي الموحد: يسعى النظام الى تحقيق عدة أهداف يتمثل بعضها فيما يلي:

1. تسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية وتسجيلها وتبوييبها وتخزينها.
2. توفير المعلومات المتعلقة بنشاط المنشأة.
3. تطوير الرقابة الداخلية و ضبط المراقبة المحاسبية.
4. ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية.
5. توفير البيانات الأساسية والادوات التحليلية الالزمة للتنفيذ والتخطيط والرقابة علي مختلف المستويات.

❖ مزايا تطبيق النظام المحاسبي الموحد:

- ✓ الوضوح و البساطة.
- ✓ المرونة.
- ✓ الشمولية.
- ✓ الانسجام.
- ✓ القابلية للتطبيق.
- ✓ التكلفة و العائد.
- ✓ مقابلة الاحتياجات الناشئة من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية.
- ✓ مواكبة القواعد والمبادئ المحاسبية حتى تكون ملائمة لأغراض التخطيط والرقابة.

❖ أبرز جوانب التحديث في النظام المحاسبي الموحد

- فصل قيمة الأرض عن البناء عند إقتناء المبني عن طريق الشراء .
- الإعتراف بخسائر إستبدال الموجودات الثابتة.
- الأخذ بالمعالجات المحاسبية للموجودات الثابتة والمتدولة المتضررة والمفقودة نتيجة الحرب والظروف غير الطبيعية.
- المعالجات المحاسبية لرسملة نفقات الإقراض.
- المعالجات المحاسبية لرسملة نفقات البحث والتطوير.
- الأخذ بحساب الإستثمارات العقارية لإغراض المتاجرة والإعتراف بخسائر هبوط قيمة الإستثمارات.
- التوسيع في المعالجات المحاسبية للنشاط الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) .

❖ نطاق تطبيق النظام المحاسبي الموحد:

1. يطبق النظام المحاسبي الموحد على جميع الوحدات الإقتصادية في القطاع العام وتستهدف تغطية كلف انتاجها أو أكثر عموماً بغض النظر عن ارتباطها الإداري. مع مراعاة ما يلي:

- يطبق النظام المحاسبي الموحد على الوحدات الإقتصادية الإنتاجية بإعتبارها أن نفقاتها توزع على التشكيلات التابعة لها.

- يطبق النظام على جميع مراكز التدريب التي تعمل لصالح الجهات الإنتاجية بإعتبارها أن نفقات هذه المراكز توزع على المنشآت الإنتاجية المستفيدة منها.

- يشمل تطبيق النظام منشآت دور النشر والطباعة والتوزيع بغض النظر عن حجم الدعم والإعانات التي تستلمها من الدولة بإعتبارها منشآت إنتاجية.

- تعتبر جميع مؤسسات ومنشآت القطاع العام التي تمارس أعمال التشيد والمراكم الإستشارية والمخبرية المتعلقة بها مشمولة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد.

- يطبق النظام على كافة منشآت القطاع العام السياحية.

2. يشمل تطبيق النظام جميع الجمعيات التعاونية.

3. يطبق النظام المحاسبي الموحد على جميع شركات القطاع المختلط.

- تستثنى من تطبيق النظام المحاسبي الموحد الجهات الآتية: المصارف و شركات التامين.

الفروض والمبادئ المحاسبية

اعتمد النظام المحاسبي الموحد الفروض و المبادئ المحاسبية وفق الاطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية.

الأول: الفروض المحاسبية:

1. فرضية الشخصية المعنوية: إستقلال شخصية الوحدة الإقتصادية أو المشروع عن شخصية مالكيها. والغرض من ذلك هو إمكانية محاسبة المسؤولين في الإدارة عن التصرفات المالية التي تتعلق بالوحدة الإقتصادية.
2. فرضية الإستمرارية: حيث أن الوحدة الإقتصادية مستمرة في أعمالها إلى أجل غير محدد وليس في النية تصفيتها أو الحد من أعمالها ولا يقصد بهذا الغرض الإستمرار إلى ما لا نهاية بل قد يكون لبعض المشاريع أهداف معينة تنتهي بتحقيق تلك الأهداف.
3. فرضية ثبات قيمة العملة: يعني أن البيانات المالية يجب أن تعد على أساس وحدة قياس ثابتة وتعتبر قيمة النشاط المثبتة غير قابلة للتغيير على الرغم من التغير المستمر لقيمة الشرائط لوحدة العملة.
4. فرض الدورية (الفترات المحاسبية): اظهار المركز المالي ونتيجة النشاط بشكل دوري عادة تكون سنة أو أي فترة محاسبية أقل أو أطول من سنة بدل الانتظار إلى انتهاء عمر الوحدة الإقتصادية.

الثاني: المبادئ المحاسبية:

1. مبدأ الكلفة التاريخية: ويعتبر من المبادى الرئيسي للمحاسبة حيث يتم تثبيت كافة الموجودات الثابتة بالكلفة في تاريخ الشراء وهذا يعني أن الموجودات الثابتة ستبقى في السجلات الحسابية بالكلفة الأصلية طيلة فترة إستغلالها من قبل الوحدة الإقتصادية.
2. مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات: إن الهدف الرئيس للمحاسبة إعداد التقارير المالية لاظهار نتائج أعمال المشروع أو الوحدة الإقتصادية عن فترة مالية معينة. حيث تم تجميع مصاريف الفترة مع ما يقابلها من إيراد الذات الفترة لمعرفة نتيجة النشاط من ربح أو خسارة وهنا تظهر بعض المشاكل في تحديد المصروفات التي تخص تلك الفترة. حيث إن بعض النفقات لها علاقة مباشرة مع الإيراد بينما في أحيان أخرى لا توجد علاقة مباشرة بين النفقه والإيراد. مما يتطلب استخدام أساس معينة في تحديد تلك المصروفات التي تخص تلك الفترة.
3. مبدأ الاستحقاق: يعني هذا المبدأ عند تنظيم حساب النتيجة في أي فترة مالية يجب أن يتضمن كافة المصروفات والإيرادات التي تحصل خلال الفترة المالية وتخصها بالذات، بغض النظر عن قبضها أو دفعها الفعليين على عكس الأساس النقدي والذي يعتبر كل ما يقبض أو يدفع خلال الفترة المالية ضمن حسابات تلك الفترة وإن لم يكن ذا علاقة بنشاط الفترة.
4. مبدأ الثبات: يعني أن السياسات والأسس المحاسبية المتتبعة لا ينبغي تغييرها من فترة إلى أخرى بل يجب الاستمرار في استخدامها، مثل ذلك الطريقة المتتبعة لاحتساب الاندثار أو تقييم بضاعة آخر المدة.
5. مبدأ الاعتراف بالإيراد: يعني الاعتراف المحاسبي عند تحقق الشرطين الآتيين:
 - ✓ الاكتساب: يعني اكتمال عملية تولد الإيراد أو الاقتراب من الاكتمال.
 - ✓ التحقق: إمكانية تحويل الأصول غير النقدية إلى نقدية أو إلى ما هو في حكم النقدية.

6. مبدأ البيانات المالية: أن البيانات المحاسبية تنشأ نتيجة لتعامل المشروع مع اشخاص خارجين وهذا التعامل ينشأ نتيجة مبادلة يترتب عليها قياس بوحدات نقدية وهذا القياس يتم على أساس السعر الذي تمت به المبادلة، اذن بهذه العملية تخلق البيانات المحاسبية. فمنها ما يتم تجميعه بسهولة مثل المواد والأجور المباشرة أما البعض الآخر

يتم توزيعه على أساس زمني كالمصاريف الإضافية حيث يلاقي المحاسبين بعض الصعوبات في تقسيم هذه البيانات تحت اقسام معينة.

7. مبدأ الأدلة الموضوعية: يهدف هذا المبدأ إلى التأكيد من أن تجميع النفقات والإيرادات التي تقابلها قد تمت على أساس سليم أي إن إعادة التقسيم والتجميع في السجلات المحاسبية يجب أن يكون مدعماً بدليل موضوعي. والدليل الموضوعي يجب أن لا يكون مكلفاً، إذ يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار في اختيار الدليل عامل النفة وعامل الوقت والمجهود.

8. مبدأ الأفصاح الكافي: ضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الالزمة والضرورية لاعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، ويتم ذلك بالتأشير على القوائم المالية أو بإضافة كشوفات ملحقة أو ضمن تقرير الإدارة وذلك وفقاً للقاعدة المحاسبية العراقية.

الثالث: الاستثناءات:

1. الأهمية النسبية: تعتبر المعلومات المحاسبية عديمة الأهمية إذا تضمينها أو حذفها لا يؤثر على متى اتخاذ القرار.
2. الحيطة والحذر: في ظل ظروف عدم التأكيد يجري الاعتراف بالخسائر المتوقعة ولا يعترف بالإيرادات المتوقعة، ومن الأمثلة البارزة تقييم المخزون السلعي والاستثمارات قصيرة الأجل بالكلفة أو القيمة التحصيلية أيهما أقل.
3. تغلب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني: تترك المعالجة المحاسبية على الجوهر (المحتوى) الاقتصادي للأحداث أو المعاملات المالية وليس شكلها القانوني، مثل عقود الإيجار طويلة الأجل.

❖ أهداف القوائم المالية

تُعد القوائم المالية من الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية، وهذه القوائم تقدم تاريخياً مستمراً وعميناً عنه بوحدات نقدية، ويمكن تحديد أهم أهداف القوائم المالية بالآتي:

- أ. توفير معلومات عن موارد الوحدة والمطالبات المرتبة على هذه الموارد والتغيرات في كل منها.
- ب. توفير معلومات عن تقدير النفقات النقدية المتوقعة والحالية.
- ج. توفير المعلومات المفيدة لقرارات الاستثمار والإئتمان، وتتضمن تفاصيل عن الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر وكشف التدفقات النقدية والكشوفات التحليلية المرفقة بتلك القوائم التي تساهم في الإفصاح عن نشاط متكامل وواضح.

الفصل الثاني: الإطار العام لدليل حسابات النظام المحاسبي الموحد

يقصد بالدليل المحاسبي الهيكل العام للحسابات التي تفي (يلبي) بكافة إحتياجات الوحدات الإقتصادية اللازمة بتطبيق النظام المحاسبي الموحد.

وقد اتبعت طريقة الترميز الرقمي للحسابات، حيث أعطي لكل حساب من حسابات الدليل رقم خاص به يميزه عن باقي الحسابات.

وتم تقسيم حسابات الدليل المحاسبي إلى حسابات تتعلق بتحديد المركز المالي للوحدة وهي حسابات الموجودات والمطلوبات و إلى حسابات النتيجة المتمثلة بحسابات المصاريف والإيرادات. وهذه الحسابات الأربع الإجمالية خصصت لها الأرقام من (1-4) وكما يأتي: حسابات الموجودات رقم الحساب (1) حسابات المطلوبات رقم الحساب (2) حسابات المصارف رقم الحساب (3) حسابات الإيرادات رقم الحساب (4).

إن كل حساب من هذه الحسابات الإجمالية يتحل إلى ثلاث مستويات من الحسابات الفرعية كحد أدنى، ويمكن أن يتحل إلى حد ستة مستويات من الحسابات الفرعية كحد أقصى، وذلك حسب طبيعة الحساب.

تتفرع أو تتحل الحسابات الإجمالية بوضع أرقام بالتتابع على يمين الأرقام الدالة للحسابات الإجمالية وكالاتي:

1. الحساب الإجمالي (مستوى أحادي) ويحمل الأرقام من 1 إلى 4.
2. الحساب العام (مستوى ثانوي) ويعرف بوضع رقم إضافي من (1 إلى 9) على يمين الرقم للحساب الإجمالي.
3. الحساب المساعد (مستوى ثلاثي) ويعرف بوضع رقم إضافي من (1 إلى 9) على يمين الرقم للحساب العام.
4. الحساب الفرعي (مستوى رباعي) ويعرف بوضع رقم إضافي من (1 إلى 9) على يمين الرقم للحساب المساعد.
5. الحساب الجزئي (مستوى خماسي) ويعرف بوضع رقم إضافي من (1 إلى 9) على يمين الرقم للحساب الفرعي.
6. الحساب التحليلي (مستوى سادسي) ويعرف بوضع رقم إضافي من (1 إلى 9) على يمين الرقم للحساب الجزئي.

بالإضافة إلى حسابات الميزانية وحسابات النتيجة المشار لها أعلاه هناك مجموعة ثلاثة من الحسابات لإجمالية لم ترد ضمن الدليل وهي مجموعة مراكز الكلف والتي أعطيت الأرقام من (5 إلى 9) للدلالة عليها والمتمثلة بالأتي: مراكز الإنتاج رقم الحساب (5) مراكز الخدمات الإنتاجية رقم الحساب (6) مراكز الخدمات التسويقية رقم الحساب (7) مراكز الخدمات الإدارية رقم الحساب (8) مراكز العمليات الرأسمالية رقم الحساب (9).

التوضيح

١ الموجودات	الحساب الإجمالي
١١ الموجودات الثابتة	الحساب العام
١١١ أراضي	الحساب المساعد
١١١١ أراضي زراعية	الحساب الفرعى
١١١١١ كلفة الشراء	الحساب الجزئي
١١١١٢ كلفة استصلاح الأراضي	الحساب الجزئي
١١١١٢١ أراضي الحدائق والمتزهات	الحساب التحليلي
١١١١٢٢ أراضي المشالى	الحساب التحليلي

❖ تتمثل أهم مزايا استخدام دليل الحسابات كالتالي:

1. تسهيل التعريف على الحسابات المالية عند الرغبة في الحصول على معلومات معينة من هذه الحسابات.
2. تسهيل مهمة المحاسب في إعداد البيانات وتقديم المعلومات التي تطلبها الإدارة.
3. تحديد الإطار العام للنظام المحاسبي في المشروع حيث يبين ويحدد الدليل نوعية البيانات التي يمكن استخراجها من سجلات المحاسبة المختلفة.
4. تسهيل مهمة تدريب المحاسبين الذين سيوكل لهم مهمة استخدام النظام المحاسبي.
5. تقديم تصور مبسط و عام وشامل عن الإطار الذي تعمل من خلاله الوحدة حيث يتبع دليل الحسابات نشاط المشروع من لحظة بدء الإنتاج ومن لحظة بيعه.
6. يشجع على استخدام نظم الحاسبة الالكترونية في الوحدة نظراً لاعتماد هذه النظم على أرقام الحسابات الموضحة في دليل الحسابات.

❖ الإطار العام للنظام المحاسبي الموحد: في هذا الجزء سوف نستعرض كل من:
 (الحسابات الإجمالية و حسابات الميزانية و حسابات النتيجة)

... أرقام دليل النظام المحاسبي الموحد ...

أولاً: الحسابات الإجمالية	
اسم الحساب الإجمالي	رقم الحساب الإجمالي
الموجودات	1
المطلوبات	2
الاستخدامات	3
الموارد	4
مراقبة مراكز الإنتاج	5
مراقبة مراكز الخدمات الإنتاجية	6
مراقبة مراكز الخدمات التسويقية	7
مراقبة مراكز الخدمات الإدارية	8
مراقبة مراكز العمليات الرأسمالية	9

ثانياً: الحسابات الميزانية			
اسم الحساب	رقم الدليل	اسم الحساب	رقم الدليل
المطلوبات	2	الموجودات	1
رأس المال	21	الموجودات الثابتة	11
الاحتياطيات	22	مشروعات تحت التنفيذ	12
التخصيصات	23	المخزون	13
القروض المستلمة	24	القروض الممنوحة	14
المصارف الدائنة	25	الاستثمارات المالية	15
المدينون	26	الدائنوں	16
حساب العمليات الجارية	28	النقد	18
الحسابات المقابلة الدائنة	29	الحسابات المقابلة المدينة	19

ثانياً: الحسابات النتائجة

اسم الحساب	رقم الدليل	اسم الحساب	رقم الدليل
الموارد	4	الاستخدامات	3
إيراد نشاط الإنتاج السلعي	41	الرواتب والأجور	31
إيراد النشاط التجاري	42	المستلزمات السلعية	32
إيراد النشاط الخدمي	43	المستلزمات الخدمية	33
إيراد التشغيل للغير	44	مقاولات و خدمات	34
كلفة الموجودات المصنعة داخلية	45	مشتريات البضائع والأراضي بعرض البيع	35
فوائد دائنة وإيجارات الأرضي	46	فوائد مدينة واستئجار الأرضي	36
الإعانت	47	الاندثار	37
الإيرادات التحويلية	48	المصروفات التحويلية	38
الإيرادات الأخرى	49	المصروفات الأخرى	39

شرح دليل النظام المحاسبي الموحد

بهدف منع الاجتهادات في تفسير حسابات الدليل وماهية المعاملات المالية التي تدخل ضمن كل حساب من الحسابات التي تضمنها النظام المحاسبي تم وضع تعريف ووصف وشرح لكل حساب من حسابات الدليل وما يجب أن يتضمنه كل منها بما يضمن الحصول على حسابات متجانسة لجميع الوحدات التي تطبق النظام فضلاً عن مساهمه في توفير الإمكانيات لتجميع البيانات والقوائم المالية والإحصائيات المطلوبة على المستويات القطاعية وعلى المستوى القومي.

الموجودات

1 الموجودات

11 الموجودات الثابتة

يمثل حساب الموجودات الثابتة ما تمتلكه الوحدة الاقتصادية من ممتلكات منقولة وغير منقولة ملموسة وغير ملموسة، مقتنأة أو منتجة من قبلها سواء كانت داخل العراق أو خارجه وان الغرض من اقتناها هو استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية لإغراضها الخاصة، بهدف إنتاج سلعة أو تقديم خدمة وليس الغرض البيع أو التحويل وان الإضافات ومصروفات التجديدات التي تطيل العمر الإنتاجي للموجود الثابت أو تزيد من طاقته أو كفاءته الإنتاجية بما كانت عليه ابتداءً عند اقتناه تتضاف إلى كلفة الموجود الثابت.

111 أراضي

يشمل هذا الحساب ثمن شراء الأرضي بأنواعها، وتكليف اقتناها وتنبيط ملكيتها وتمهيدها وجعلها جاهزة للاستخدام لغرض الذي اشتريت من أجله، ويحلل هذا الحساب إلى ما يلي:

1111 أراضي زراعية

يمثل هذا الحساب أقيام الأرضي التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية لغرض الاستغلال الزراعي سواء أكانت ديمية أو سينية ويتضمن هذا الحساب